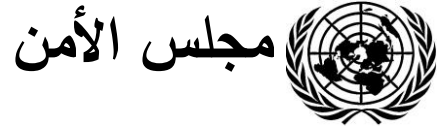


Distr.: General
14 May 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 12 أيار/مايو 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأيرلندا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تود أيرلندا والمكسيك، بوصفهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، وبالتعاون الوثيق مع المملكة المتحدة، إطلاعكم على المذكرة الموجزة لوقائع الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي بشأن الحالة في مالي (انظر المرفق). ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيرالدين بيرن ناسون

الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) خوان رامون دي لا فوينتي راميريز

الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

(توقيع) باربرا وودوارد

الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 12 أيار/مايو 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأيرلندا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن

موجز وقائع الاجتماع الذي عُقد بشأن الحالة في مالي في 29 نيسان/أبريل 2021

في 29 نيسان/أبريل 2021، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن اجتماعاً بشأن الحالة في مالي. واستمع أعضاء الفريق إلى إحاطة قدمتها نائبة المبعوث الخاص للأمين العام، المكلفة بالشؤون السياسية، ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بالنيابة، التي كان يرافقها زملاء من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. واختتم الاجتماع بلحظة عامة عن التوصيات الرئيسية، قدّمتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبملاحظات إضافية أدلى بها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

أسئلة أعضاء مجلس الأمن

طرح أعضاء مجلس الأمن أسئلة عن انخفاض تمثيل المرأة في المناصب العامة؛ وتعاون الفريق القطري مع الاتحاد الأفريقي لدعم قيادات المجتمع المدني النسائية في عملية الانتقال السياسي؛ ووضع المراصد النسائية؛ ودور المرأة في حل النزاعات بين المجتمعات المحلية؛ ودعم البعثة لمشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة؛ وإشراك المرأة في الإصلاحات الدستورية والانتخابية، والعمل المناخي، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وركزت أسئلة أخرى على الدروس المستفادة من خطة العمل الوطنية السابقة بشأن المرأة والسلام والأمن؛ وإدراج المنظور الجنساني في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتمكين المرأة اقتصادياً؛ وأسباب زيادة العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتوصيات المتعلقة بكيفية التصدي للإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات. وسأل أعضاء المجلس أيضاً عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل واستخدام التحليل الجنساني في عملياتها.

النقاط الرئيسية التي أثّرت خلال الاجتماع

- منذ كانون الأول/ديسمبر 2016، قدمت أكثر من 60 ممثلة من منظمات المجتمع المدني إحاطات إلى المجلس في اجتماعات مخصصة لبلدان بعينها، لكن واحدة منهن فقط كانت من مالي.
- في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في 18 آب/أغسطس 2020، لعبت المرأة دوراً رئيسياً في الوساطة بين الأطراف. ونُظمت مشاورة رفيعة المستوى مع الاتحاد الأفريقي وشبكة القيادات النسائية الأفريقية، ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وممثلين عن كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، من أجل الاستماع إلى أولويات المرأة في المرحلة الانتقالية. ونتيجة لذلك، وضع الفريق القطري، في إطار شراكة مع الاتحاد الأفريقي، برنامجاً مشتركاً لدعم منظمات المجتمع المدني النسائية خلال عملية الانتقال السياسي، يشمل أنشطة لبناء القدرات تتعلق بمسائل إصلاحية محددة.

- ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في لجنة متابعة الاتفاق إلى 31 في المائة في العام الماضي، حيث حققت حصة تمثيل المرأة البالغة 30 في المائة التي أوصي بها في حلقة العمل الرفيعة المستوى التي عقدت في كانون الثاني/يناير 2020 بشأن إشراك المرأة في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وهناك الآن تسع نساء من بين أعضاء اللجنة الـ 29، ويضم كل وفد من وفود الحكومة، وانتلاف الجماعات المسلحة، وتنسيقية الحركات الأروادية، ثلاث نساء. وفي اجتماع اللجنة الرفيع المستوى الخامس، الذي عقد في 11 شباط/فبراير 2021 في كيدال، اتفق المشاركون على زيادة عدد النساء من تسع نساء إلى 12 امرأة، وعلى إشراك عدد إضافي من النساء يبلغ 12 امرأة في لجانها الفرعية الأربع. وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وأكاديمية فولك برنادوت معا بتقديم الدعم للنساء المعينات حديثا، بالتعاون مع حكومة مالي وبدعم مالي من النرويج.
- لا تضم لجنة التوجيه الاستراتيجي، وهي هيئة استشارية جديدة أنشأها رئيس الوزراء في نيسان/أبريل 2021 لمعالجة الشواغل المتعلقة بالشمولية والجمع بين المجتمع المدني والمنتمين إلى الأوساط الأكاديمية والأحزاب السياسية والجهات الفاعلة الأخرى، سوى عشر نساء من بين أعضائها الخمسين.
- مع تعيين الحكومة الانتقالية الجديدة، انخفضت نسبة مشاركة المرأة من 23 إلى 16 في المائة، وهي نسبة أدنى من الحصة البالغة 30 في المائة التي أقرتها مالي في قانونها رقم 2015-052. ولا توجد سوى امرأة واحدة من بين 20 محافظا للأقاليم (5 في المائة). وبعد إجراء آخر التعيينات للسلطات المؤقتة، في نيسان/أبريل 2021، هناك 43 امرأة من بين 220 عضوا (19,5 في المائة) في منطقة ميناكا و 67 امرأة من بين 236 عضوا (28,4 في المائة) في منطقة تاو ديني. وتميل زيادة عسكرة الحيز السياسي وهشاشة المرحلة الانتقالية إلى زيادة الحد من مشاركة المرأة.
- في الانتخابات التي أجريت في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2020، ارتفع تمثيل المرأة في البرلمان إلى 27 في المائة، مقارنة بنسبة 8 في المائة في الانتخابات التشريعية السابقة. وساهم الدعم المقدم من المجتمع الدولي للمرأة في الأحزاب السياسية في تحقيق هذه النتيجة الإيجابية. وسنقدم البعثة، في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المشورة والدعم اللوجستيين خلال العملية الانتخابية المقبلة.
- تحت قيادة وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة، وبدعم من البعثة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، اعتمدت حكومة مالي خطة العمل الوطنية الثالثة بشأن المرأة والسلام والأمن، التي تغطي الفترة من عام 2019 إلى عام 2023 ووقعها رئيس الوزراء في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.
- أبلغت الأمم المتحدة عن زيادة في العنف الجنسي المتصل بالنزاع في عام 2020، تعزى أساسا إلى زيادة انعدام الأمن وتزايد لوجود الجماعات الإرهابية في المنطقة الوسطى. وسجلت البعثة 29 حالة عنف جنسي متصل بالنزاع في عام 2020، تضررت منها 21 امرأة وثمانين فتيات، وشملت الاغتصاب والاغتصاب الجماعي والزواج القسري والاسترقاق الجنسي. وسجلت أيضا 68 حالة أطفال أنجبوا نتيجة الاغتصاب. وفي الربع الأول من عام 2021، سجلت البعثة حالتين

من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ويعتقد أن نقص الإبلاغ مرتفع جدا، بسبب انعدام الأمن السائد، والخوف من الانتقام، وعدم توفير الحماية للضحايا والشهود، والخوف من وصمة العار، والافتقار إلى الخدمات الشاملة الكافية للضحايا، وعدم الثقة في النظام القضائي. وتشير المعلومات الواردة من مقدمي الخدمات إلى عدد أكبر بكثير من الحالات، حيث سجلت 27 000 حالة عنف جنسي وجنساني منذ عام 2012. وتعمل المراكز الجامعة للخدمات في موبتي وغيرها من المواقع كوسيلة للنساء والفتيات لتلقي الدعم الطبي والنفسي - الاجتماعي والمشورة القانونية والدعم الاقتصادي في إطار المتابعة.

- كان التقدم المحرز في التحقيق في العنف الجنسي المتصل بالنزاع وملاحقة مرتكبيه قضائيا محدودا للغاية، بسبب الإكراهات المتعلقة بالقدرة وانعدام الإرادة السياسية. وعلى الرغم من جهود الدعوة المتضافرة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومنظمات المجتمع المدني، لا تزال 115 حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ارتكبت خلال احتلال الإسلاميين وتمرد الطوارق في شمال مالي، معروضة على محكمة البلدية الثالثة في باماكو.
- في عام 2019، أجرت البعثة، بالتعاون مع فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، تقييما للتصدي القضائي لحوادث العنف الجنسي التي وقعت في عامي 2012 و 2013 في تمبكتو وغاو وباماكو. ومن المتوقع أن يناقش النظراء الماليون في أيار/مايو 2021 توصيات هذا التقييم وأن يؤيدوها.
- يتوقع أن تقوم الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بزيارة افتراضية إلى مالي في نهاية أيار/مايو، بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، للتركيز على التكامل الإيجابي ودور المؤسسات القضائية الوطنية. وكانت آخر مرة قدمت فيها الممثلة الخاصة إحاطة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي في نيسان/أبريل 2019، ولا تزال بعض المقترحات المقدمة في ذلك الاجتماع، بما في ذلك إدراج العنف الجنسي في قائمة القضايا التي ينظر فيها قاضي محكمة شرعية، معلقة.
- تم تزويج أكثر من 50 في المائة من الفتيات قبل سن الثامنة عشرة. ولئن كان الحد الأدنى للسن القانونية للزواج هو 18 سنة بالنسبة للذكور، فهو 16 سنة بالنسبة للفتيات، بل وحتى 15 سنة في حال الحصول على إذن من محكمة مدنية. وتعمل وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة، بالتعاون مع الإدارات الحكومية الأخرى والمجتمع المدني، على وضع مشروع قانون بشأن العنف الجنساني منذ عام 2017، ولكن تم تعليق عملية التشاور بعد صدور اعتراضات عن المجلس الإسلامي الأعلى. وفي تطور إيجابي، يغطي الآن المشروع الحالي للقانون الجنائي العنف الجنسي المتصل بالنزاع.
- في كانون الأول/ديسمبر 2020، رفعت جماعات مدافعة عن حقوق المرأة دعوى قضائية ضد حكومة مالي أمام محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعدم تجريمها تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

- أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة خطر تعرض النساء والفتيات للعنف الجنسي والجنساني وتزويج الأطفال، فضلاً عن الخسائر الاقتصادية نتيجة للعمالة غير المستقرة ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية.
- لم تقم البعثة بتحليل جنساني لعمليات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولكن نائبة الممثل الخاص أعربت عن اعتزامها مواصلة العمل في هذا الصدد.

التوصيات

قدمت التوصيات التالية إما هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، وإما نائبة الممثل الخاص ورئيسة البعثة بالنيابة، وإما مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع⁽¹⁾:

(أ) في المفاوضات المقبلة بشأن ولاية البعثة، ينبغي لمجلس الأمن أن يُبقي على جميع الإشارات الحالية إلى مسألة المرأة والسلام والأمن الواردة في فقرات ديباجة القرار 2531 (2020) ومنطوقه كليهما. وفي العام الماضي، ساعد كل من خصوصية الدعوات التي وجهها المجلس في الفقرة 3 من القرار وطابعها الملح الجهات الفاعلة في الميدان على تحقيق مكاسب فيما يتعلق بمشاركة المرأة؛

(ب) بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمجلس الأمن، عند وضع ولاية جديدة للبعثة، أن ينظر في إدراج العناصر التالية:

1' إعادة تأكيد المعايير المراعية للفوارق بين الجنسين التي وضعها الأمين العام في خريطة طريق المرحلة الانتقالية والنظر في إدراج معيار يتعلق بالتصدي للإفلات من العقاب على العنف الجنسي؛

2' الترحيب بزيادة تمثيل المرأة في لجنة متابعة الاتفاق، والطلب إلى الأطراف المالية في اتفاق السلام أن تزيد من تمثيل المرأة في لجانها الفرعية وفي آليات تنفيذ اتفاق السلام الأخرى كأولوية ملحة، بما في ذلك توليها منصب الرئيس المشارك؛ وأن تدعم تشغيل مرصد تقوده النساء؛ وأن تعزز مشاركة المرأة في جميع العمليات السياسية خلال الفترة الانتقالية وفي جميع العمليات الانتخابية، سواء كانت ناعبة أو مرشحة؛

3'حث السلطات الانتقالية على ضمان اعتماد إصلاحات سياسية ومؤسسية من شأنها أن تعزز المساواة بين الجنسين، بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني النسائية، والترحيب بالجهود الرامية إلى مراجعة الدستور قبل إجراء استفتاء في تشرين الأول/أكتوبر 2021، وحث السلطات المالية على تعزيز الحماية الدستورية لحقوق المرأة في هذه العملية، وكذلك في الوثيقة النهائية؛

(1) هذه التوصيات عبارة عن اقتراحات مقدّمة في الاجتماع من المشاركين التابعين للأمم المتحدة، أو هي مستمدة من ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي قبل الاجتماع؛ ولكنها ليست توصيات صادرة عن فريق الخبراء غير الرسمي ككل أو عن أعضاء المجلس.

٤' تشجيع السلطات المالية على اعتماد تشريعات بشأن العنف الجنسي والجنساني، امتثالاً للاتفاقيات الدولية والإقليمية، وإنشاء وحدات متخصصة من المدعين العامين والشرطة والدرك مكرسة للتصدي للعنف الجنسي والجنساني؛

٥' تشجيع جميع الأطراف على التصدي للأثر السلبي غير المتناسب لجائحة كوفيد-19 على المرأة في جميع الاستراتيجيات والبرامج، بما في ذلك في خطط الإنعاش لما بعد الجائحة؛

(ج) ينبغي أن يخطر الرئيسان المشاركان وأعضاء المجلس الآخرون في الدبلوماسية السياسية الاستراتيجية الرفيعة المستوى والقيام بالدعوة على هذا المستوى دعماً لتمثيل المرأة في الحكومة وفي جميع المؤسسات الانتقالية وفي الأعمال التحضيرية للانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2022؛

(د) ينبغي لمجلس الأمن أن يدعو نساء من المجتمع المدني إلى تقديم إحاطات في الاجتماعات المقبلة بشأن مالي؛

(هـ) عند تجديد ولاية فريق الخبراء المعني بمالي في وقت لاحق من هذا العام، ينبغي لمجلس الأمن أن يدعو إلى إدراج الخبرة اللازمة في الشؤون الجنسانية، تمشياً مع الفقرة 6 من القرار 2242 (2015) والفقرة 11 من القرار 2467 (2019)، وأن يحث الفريق على إدماج الأمور الجنسانية كمسألة شاملة في كل تحقيقاته وتقاريره. وينبغي للمجلس أيضاً أن ينظر في دعوة الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى اجتماع للجنة الجزاءات لتقديم إحاطة عن زيارتها الافتراضية إلى مالي؛

(و) في سياق زيارة الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى مالي، ينبغي لأعضاء مجلس الأمن أن يقوموا بالدعوة لدى السلطات المالية من أجل المحاسبة على العنف الجنسي، بما في ذلك ما يتعلق بالحاجة إلى استراتيجية للدعاء العام، والنظر في تقديم الدعم المالي لإنشاء خدمات الدعم للناجيات من العنف الجنسي، بما في ذلك المراكز الجامعة للخدمات؛

(ز) عند التفاوض على قرار محتمل بشأن دعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ينبغي لمجلس الأمن أن يكرر ذكر الأحكام المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن المنصوص عليها في القرار 2391 (2017). وإذا أنشئ مكتب دعم جديد للقوة المشتركة، ينبغي للمجلس أن يطلب إلى المكتب الجديد أن يدمج المنظور الجنساني طوال فترة تنفيذ ولايته وأن يكفل تحقيق التوازن بين الجنسين في ملاكه الوظيفي، تمشياً مع استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة.

وأعرب الرئيسان المشاركان عن شكرهما لنائبة الممثل الخاص وجميع المشاركين والتزاماً بمتابعة ما أثير خلال الاجتماع من مسائل هامة.